

مشروع الرصد السياسي

إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير "مدى الكرمل" الدوري للرصد السياسي

إمطانس شحادة*

في تقارير الرصد السياسي السابقة تمحورنا، في ما تمحورنا، في محاولات السلطة التشريعية (الكنيست الإسرائيلي) فوّنة جهود غالبية الأحزاب الصهيونية في التحكم بالذاكرة الجمعية للفلسطينيين في إسرائيل، وتحديد قواعد نشاطهم السياسي، وتقييد البعد القومي في هويتهم. كذلك كنا قد تناولنا الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة الجديدة، التي أظهرت موافقة واسعة على مطالب حزب "إسرائيل بيتنا" (إسرائيل بيتنا)، في ما يتعلق بموقفه من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، ومُنحت أفضليات وتسهيلات اقتصادية لمسرحي الجيش والخدمة الوطنية (وتلك مصطلحات مختلفة القصد منها التمييز ضد المواطنين الفلسطينيين)؛ زد على ذلك الموافقة الواسعة من قبل أحزاب الائتلاف الحكومي على مطالب ليبرمان (زعيم حزب "إسرائيل بيتنا") للربط بين المواطنة والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية صهيونية، رغم أن هذا المطلب لم يُكتب رسمياً ضمن الخطوط العريضة للحكومة. مع ذلك، إن الحكومة تتعهد من خلال الاتفاقات الائتلافية بالعمل "ضدّ ظاهرة عدم الولاء بواسطة قانون يحرم كلّ شخص يمارس الإرهاب، وكلّ من أدين بالتجسس، من الحقوق والمخصّصات الاجتماعية".¹

يرصد التقرير الحالي الفترة الواقعة بين شهر حزيران وشهر آب عام 2009، ويتناول سياسة الحكومة، والتشريعات، ومواقف المواطنين اليهود تجاه العرب، إضافة إلى مظاهر التمييز اليومية. في هذا التقرير، سوف نتناول حقيقة انتشار مضامين الحملة السياسية، التي قادها أفيغدور ليبرمان وحزب "إسرائيل بيتنا" ضد الجماهير الفلسطينية، وتغلغلها إلى سياسات الحكومة، والكنيست، وغالبية الجمهور اليهودي في إسرائيل. في الإمكان التعامل مع هذه الانتشار كنوع من تطوّر خطاب سياسي في المجتمع الإسرائيلي على جميع مرّكباته -الرسمية والمدنية- يُعتبر المواطنين الفلسطينيين خطراً على الطابع اليهودي للدولة، ويمنح الشرعية للسياسات والتشريعات التي ترمي إلى معالجة هذا الخطر.

¹ هارتس، 17.3.2009. لمراجعة النصّ الكامل للاتفاقية الائتلافية بين "الليكود" و "إسرائيل بيتنا"، اضغط هنا.

السلطة التنفيذية

في التقارير السابقة، لم نتناول مظاهر التمييز الاقتصادي الاجتماعي ضد المواطنين الفلسطينيين. أما في هذا التقرير، فقد اخترنا تناول هذه المظاهر لسببين: أولهما أننا بدأنا نُصدر تقارير كل شهرين، وهو ما يتيح لنا التطرق إلى عدة مسائل خلال حدوثها؛ ثانيهما (وهو الأهم) وجود سلسلة قرارات وزارية حكومية ترمي إلى تعميق التمييز والإهمال تجاه المواطنين الفلسطينيين، ومحاولات ضرب الوعي القومي للفلسطينيين وفرض الصهيونية عليهم، بدل إزالة معيقات تطوّرهم. من بين هذه الوزارات وزارة التعليم، ووزارة المواصلات، ووزارة البناء والإسكان.

وزارة التعليم: التثقيف على قيم الصهيونية بدل العمل على رفع علامات البجروت

منذ إقامة إسرائيل كان التعليم العربيّ وما زال أدنى مستوى من التعليم اليهودي. وقد أشارت العديد من التقارير والأبحاث إلى الفجوات القائمة بين تحصيل المجموعتين، واقترحت العديد من الحلول.² رغم ذلك، اتسعت تلك الفجوات في السنوات الأخيرة كما يظهر من معطيات وزارة التعليم نفسها. وبناء على معطيات لجنة الإحصاء المركزية، يتضح أنه في عام 2009 بلغ عدد الطلاب العرب في المرحلة الابتدائية 149,310 طالب، يتعلمون في 4,887 صفًا (30.6 طالب في كل صف)، وفي 306 مدارس (نحو 490 طالبًا في كل مدرسة)؛ وفي المقابل بلغ عدد الطلاب اليهود في المرحلة نفسها 460,909 طالب، يتعلمون في 17,142 صفًا (بمعدل 26.9 طالب في كل صف)، وفي 1,278 مدرسة (بمعدل 358 طالبًا في كل مدرسة).³ أما في ما يتعلّق بالنجاح في امتحانات البجروت (التوجيهي) وتلبية الحد الأدنى من الشروط الجامعية، وهما المقياسان المركزيان لقياس نوعية التعليم وجودته، فقد اتضح أنه في العام 2008 بلغت نسبة النجاح في امتحانات البجروت لدى الطلاب اليهود 60%، مقابل 32% لدى الطلاب العرب.⁴ أما في ما يتعلّق بتلبية شروط الحد الأدنى للجامعات، فقد بلغت النسبة لدى الطلاب العرب 33%، مقابل 50% لدى الطلاب اليهود.⁵

حول ميزانية الدولة 2009-2010، يشير تقرير مركز مساواة أنّ وزارة التعليم ما زالت تتجاهل احتياجات التعليم العربيّ، ولا تخصص الموارد الضرورية لحلّ الأزمة. فعلى سبيل المثال، قامت الوزارة باستعمال 4.4 مليون شاقل فقط من أصل 25 مليونًا كانت قد خصّصتها للعملية التربوية في المدارس العربية، أي 18% فقط من المبلغ الكليّ. كذلك ليست ثمة قراراتٍ عمليةٍ لحلّ أزمة النقص في غرف التدريس في المدارس العربية.⁶

يقول آفي بن بساط، المدير العام السابق لوزارة المالية: "يؤثر التعليم تأثيرًا بالغًا على مشاركة المواطنين في سوق العمل وعلى مستوى دخلهم. وتُعتبر الفجوات في التعليم المسبب الأساسي لقيام الفجوات في الدخل. الفجوات في التعليم ليست عشوائية. تتجلى هذه الفجوات على مستويين اجتماعيين وقوميين: مستوى التعليم لليهود في إسرائيل أعلى من نظيره لدى العرب في إسرائيل. كما أنّ مستوى التعليم لدى اليهود من أصل أوروبيّ أو أمريكيّ أعلى من نظيره لدى اليهود ممّن هم من أصل آسيويّ أو أفريقيّ".⁷

² انظر - على سبيل المثال- تقارير منظمة "سيكوي" في العامين 2006، 2007.

³ لجنة الإحصاء المركزية 2009، قائمة 8.17.

⁴ موقع واي نت، 9.7.2009.

⁵ لجنة الإحصاء المركزية 2009، القوائم 18.34 و 8.24.

⁶ ميزانية الدولة للعامين 2009-2010 ونصيب المواطنين العرب منها، مركز مساواة، حزيران 2009.

⁷ آفي بن بساط: "كيف تساهم الميزانية في توسيع الفجوات؟"، صحيفة هآرتس 17.7.2009.

كانت وزارة التعليم قد نشرت، في بداية تمّوز عام 2009، معطيات حول نسبة الحاصلين على شهادات البجروت، تفيد أنّ ثمة تراجعاً عاماً في نسبة النجاح في امتحانات البجروت، بسبب التراجع الحادّ في نسبة النجاح بين الطلاب العرب والحريديم، يقابلها ارتفاع في نسبة النجاح لدى سائر الطلاب اليهود. وفي ردّه على هذه المعطيات، قال وزير التعليم چدعون ساعر (الليكود): "تشكّل معطيات استحقاق شهادات البجروت شاهداً آخر على الحاجة إلى إجراء تحوّل في جهاز التعليم. والتحوّل المطلوب يتعلّق بأبعاد التحصيل وأبعاد أخرى، كالتربية على القيم".⁸

رغم الفجوات الواضحة بين تحصيل الطلاب العرب والطلاب اليهود، ورغم الحاجة الماسّة إلى معالجة معيقات تطوّر جهاز التعليم العربيّ، يقترح وزير التعليم حلولاً لمجالات مختلفة. في مستهلّ السنة الدراسية الحاليّة في شهر أيلول، قرّر وزير التعليم تطبيق برنامج خاصّ يركّز على القيم الصهيونيّة وميراثها في جميع المدارس الحكوميّة، بما في ذلك المدارس العربيّة. ويهدف هذا البرنامج إلى "محاربة" الهويّة القوميّة للمواطنين الفلسطينيين.

في شهر آب الماضي، قبل افتتاح السنة الدراسيّة ببضعة أيّام، قدّم وزير التعليم للجنة التربية في الكنيست رؤيته لتعزيز التعليم، وقال: "إن المدارس التي يشكّل فيها المجنّدون للجيش والخدمة الوطنيّة نسبة عالية سوف تحصل على مكافأة، للمدرسة نفسها وللمعلمين بصورة شخصيّة. كما أعلن أنّه، ابتداءً من السنة الدراسيّة القادمة، سوف يبدأ الطلبة -ابتداءً من مرحلة الصفّ الرابع الابتدائيّ حتّى مرحلة الصفّ التاسع- بدراسة موضوع جديد هو ميراث وثقافة إسرائيل".⁹ وسوف يشمل هذا الموضوع تعلم اليهوديّة، والصهيونيّة، والموطن، ورموز وتقاليد الصهيونيّة. كما قال الوزير: "من أهداف التربية للعام القادم: التربية على القيم اليهوديّة والصهيونيّة والديمقراطيّة؛ التفوق؛ جسّر الفجوات؛ تشجيع التجنّد للجيش".¹⁰ وحسب أقوال الوزير، إن وزارة التعليم ستبحث عن المدارس التي تكون فيها نسبة التجنّد للجيش والخدمة الوطنيّة منخفضة، وتنظم فعاليات عينية لا يقاس نجاحها بناءً على التحصيل ومعدل العلامات فقط.¹¹ يتضح من تصريحات الوزير أنّ حلّ أزمة التعليم في إسرائيل، بما في ذلك التعليم العربيّ، سيكون بواسطة تعزيز قيم الصهيونيّة لدى الطلاب.

في ردّه على تصريحات الوزير ساعر، قال النواب العرب إنّ "المدارس ليست فرعاً لحزب الليكود"، وإنّ "المعايير التي وضعها وزير التعليم ليست معايير تربويّة، بل سياسيّة"، ودعوا الوزير لمعالجة المشاكل الحقيقيّة في جهاز التعليم، بما في ذلك العنف وانعدام التسامح وتآكل القيم الديمقراطيّة.¹²

أما رئيسة لجنة متابعة التعليم العربيّ، د. هالة إسبنيولي، فقالت ردّاً على خطّة الوزير: "نعارض بشدّة استعمال النموذج الجديد لمكافأة المدارس على أساس معيار التجنّد للجيش وللخدمة الوطنيّة واعتبارهما مقياساً للنجاح... لا يمكن الطلب من العرب في إسرائيل التجنّد للجيش أو للخدمة الوطنيّة، في الوضع الحاليّ للدولة. هنالك العديد من القرارات التي يحاول الوزير تنفيذها دون الأخذ بعين الاعتبار وجود قوميّة أخرى، كينونتنا القوميّة. هذا ليس تربويّاً، بل هو معيار سياسيّ. ولن تكون ترجمة فعلية على أرض الواقع لهذه القرارات".¹³ كما عارضت قيادات الجماهير

⁸ يهلي موران زليكوڤيتش، "ساعر: النقود للمعلمين مقابل تجنيد الطلاب والتفوق". واي نت 26.8.2009.

⁹ يهلي موران زليكوڤيتش، واي نت، 26.8.2009.

¹⁰ المصدر السابق.

¹¹ المصدر السابق.

¹² موقع عرب 48، 28.8.2009. موقع هآرتس 28.8.2009.

¹³ يهلي موران زليكوڤيتش، واي نت، 28.8.2009.

العربية خطة وزير التعليم، واعتبروها استمراراً لمحاولات الدولة فرض وعي سياسي قومي على المواطنين العرب يخدم أهدافها. وقالت قيادات الجماهير العربية إن هذه المحاولات هي استمرار لمحاولات الدولة منع إحياء ذكرى النكبة، ومحاولة لفرض الخدمة الوطنية على المواطنين الفلسطينيين. وكان الردّ الراديكاليّ لمدير لجنة متابعة التعليم - السيد عاطف معدّي- والذي يمثل مركبات اللجنة كافة، حيث قال: "نرفض قرارات الوزير كلياً، ونؤكد أنّ أيّة محاولة لتطبيق هذه الخطة في المدارس العربية ستصطدم بالرفض وإعلان العصيان".¹⁴ وأضاف السيد معدّي أنّه بدلاً من محاولات تسييس وعسكرة جهاز التعليم، على الوزير الاهتمام بتوفير الميزانيات والموارد الضرورية للتعليم العربي.¹⁵

إضافة إلى تدريس القيم الصهيونيّة، يطالب الوزير بفرض النشيد القوميّ الإسرائيليّ "هتكفاه" على المدارس الحكومية، بما فيها المدارس العربية. في هذا الصدد قال الوزير: "على غرار قيام الطلاب في المدارس الأمريكية بإشاد النشيد القوميّ في الصباح، سوف نفحص إمكانية فرض نشيدنا القوميّ على المدارس... إنها مسألة جديرة بالاهتمام وينبغي أخذها بعين الاعتبار".¹⁶ من الواضح أنّ الوزير يتجاهل هنا البؤنّ الشاسع في مضامين النشيديين والفرق في مصدر المواطنة في الدولتين.

من الجدير ذكره أنّ محاولة فرض تعليم ميراث إسرائيل والصهيونيّة يشغل بال الحكومة وأعضاء الائتلاف. ففي 14.6.2009، ناقشت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع مشروع قانون لأعضاء كنيست من حزب "يسرائيل بيتينو"، يهدف إلى إلزام بتدريس موضوع أرض إسرائيل والصهيونيّة في جميع المدارس. مشروع القانون هذا جاء لتعديل قانون التعليم الرسمي، وإضافة تعليم أرض إسرائيل وتاريخ دولة إسرائيل والصهيونيّة، من خلال ثلاث ساعات تدريسية أسبوعيّة على الأقلّ، وعلى مدار السنة الدراسيّة.¹⁷ وكان الوزير قد دعون ساعر قد قال في تلك الجلسة أنّه "ينبغي تعزيز تدريس الصهيونيّة وأرض إسرائيل، لكن ليس من الصواب فرض برنامج تعليمي عن طريق القانون". رفضت اللجنة الوزارية اقتراح القانون، لكن الوزير بدأ بتطبيق أهدافه بواسطة برنامج التعليم وبطرق غير مباشرة.

في هذا الصدد، كتبت الصحافيّة أبريما جولان:¹⁸

عندما يجري الحديث عن جميع المدارس، مع التشديد على جميع المدارس التي تسري عليها برامج النواة، من الواضح أنّ الحديث هو عن المدارس العربية. المقصود أنّه من الواضح أنّ لهذا القانون، كما لقانون النكبة الذي سبقه، ولسلسلة القوانين اللاحقة، هدفاً واحداً فقط هو: استنزاف العرب.

القانون نفسه غير مهم، بل الظاهرة هي المهمّة هنا. وهي قد بدأت قديماً، وتشمل العديد من المجالات... وبمساعدة حزب "يسرائيل بيتينو"، عُرّيت هذه الظاهرة من الموانع التي رافقتها سابقاً، وأصبح هدفها أوضح ممّا في السابق... فكلّ تردّد أو نقاش مرّكب في المجتمع العربيّ في إسرائيل سيجري إسكاته الآن بسبب الهجوم الصهيونيّ القوميّ.

¹⁴ روعي نحماس، واي نت، 31.8.2009.

¹⁵ المصدر السابق.

¹⁶ أوري كشتي، هارتس، 28.9.2009؛ يهلي موران زريكوفيتش، واي نت، 28.9.2009.

¹⁷ تومر زرحين وأوري كشتي، "اقتراح قانون: إلزام جميع المدارس بتعليم الصهيونيّة وأرض إسرائيل"، هارتس، 14.6.2009.

¹⁸ أبريما جولان، "الصهيونيّة للعرب"، هارتس، 17.6.2009.

محاولة فرض القيم الصهيونية وتدويتها لدى الطلاب العرب ليست جديدة على جهاز التعليم الإسرائيلي. ففي عام 2005، بادرت وزيرة التعليم آنذاك، ليمور ليقتان (الليكود)، إلى وضع برنامج "مئة مصطلح صهيوني" بغية توسيع تدريس ميراث إسرائيل والصهيونية، وكان من المفروض تطبيقه على المدارس العربية أيضاً.¹⁹

وزارة المواصلات ضد اللغة العربية

من المعروف أنّ اللغة العربية هي لغة رسمية في إسرائيل، لكنّ هذه المكانة لا تجد لها ترجمة فعلية في واقع الحال. في شهر تموز، قرر وزير المواصلات يسرائيل كاتس (الليكود) منع استمرار استعمال اللغة العربية المتبع على لافتات الطرق، كما طالب بتغيير أسماء القرى والمدن الظاهرة على اللافتات إلى أسماء عبرية. وقد كتب الصحافي روزنطال روبيك في هذا الصدد: "يدّعي الوزير -من ناحية- أنّ الأمر جاء لتسهيل تنقل المواطنين والسياح من مكان إلى آخر. ولكّنه من ناحية أخرى، يقول إنّه لا يُعقل أن يسمح بصفته وزيراً أن يُكتب على لافتات الطرق في البلاد الاسم العربي لمدينة أورشليم، أي القدس".²⁰ وبضيف روزنطال: "طبعاً فالوزير غير معنيّ بالسياح. هدفه واضح ومعلن وإن لم يكن بصريح العبارة، وهو: محو كلّ أثر لهوية عربية ثقافية تاريخية لغوية من الحيز الإسرائيلي العام". يحاول الوزير هنا -أولاً- إقصاء اللغة العربية من الحيز الإسرائيلي العام، وثانياً يحاول تشويه أسماء القرى والمدن العربية وعبرتها، وهو ما قد يؤدي إلى اغتراب بين المواطنين العرب والمكان. ووجّه نقد شديد إلى اقتراح وزير المواصلات؛ فعلى سبيل المثال، قال وزير الأقلّيات أفشاي برفرمان: "لافتات الطرق ليست قضية للسياسات، فاللغة العربية هي لغة رسمية في دولة إسرائيل. وبدلاً من المواجهة والصدام، ينبغي العمل على التقارب... أقترح على الوزير كاتس أن يعمل على وضع لافتات بأسماء الشوارع في البلدات العربية التي ما زالت حتى عام 2009 بغالبيتها بدون لافتات، وذلك بدلاً من خطته لتغيير اللافتات على الطرق".²¹

أثار قرار الوزير كاتس العديد من ردود الفعل الغاضبة، لا في أوساط المواطنين العرب وقياداتهم فحسب، بل كذلك لدى بعض المؤرّخين.²² قال المؤرّخ البروفيسور ميخائيل هرسچور عن خطوة الوزير إنّها استفزازية ولا سامية، وأضاف: "خطوة الوزير كاتس هي لا سامية بامتياز، فهو مُعادٍ للعرب، وكما هو معروف فإنّ العرب ساميون. أسماء المدن هي مسألة سياسية، وخطوة الوزير هي استفزاز سياسي".²³ كذلك قال إنّ تغيير الأسماء على اللافتات ليس بأمر تافه: "أسماء المدن هي مسألة تاريخية كامل. اسم المدينة هو الأساس للتحديدات الإقليمية، فعندما يحاول المحتلّ تغيير اسم مدينة ما، فهو يشير لسكانها أن يتوقفوا عن الحلم بعودتها إليهم. فليس من قبيل المصادفة أن يغيّر الروس أسماء المدن التي سيطروا عليها. أقترح على الوزير الإبقاء على الوضع القائم، وعدم محاولة إعادة كتابة التاريخ".²⁴

¹⁹ للمزيد حول هذا الموضوع، راجعوا: إمطانس شحادة، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2005، حيفا: مدى الكرمل.

²⁰ روزنطال روبيك، موقع NRG، 16.7.2009.

²¹ شارو روفيه-أوفير، واي نت 13.7.2009.

²² دانئيل إدلسون، "استبدال اللافتات: كاتس يتصرّف كقيصر روما"، واي نت 14.7.2009.

²³ المصدر السابق.

²⁴ المصدر السابق.

أما البروفيسور معوز عزريهاو (من قسم الجغرافيا في جامعة حيفا)، فقال: "مسألة الأسماء هي سياسية أكثر مما هي مبدئية... لا يمكن تغيير الخارطة، فإسرائيل بأكملها مكونة من خارطتين تتعايشان معاً، واحدة عربية وأخرى يهودية... تغيير الاسم على اللافتة لن يغير الخطاب العربي، لذا فإن قرار الوزير لا لزوم له"²⁵.
المؤرخ البروفيسور يحيى فائس (من قسم أرض إسرائيل في جامعة حيفا) قال إن المسألة ليست سياسية بالضرورة، بل هي مسألة أخلاقية، "هذا القرار فظيع وخطير. لهذه الدولة وجهان، فمن ناحية هي دولة يهودية، لكنها ديمقراطية من الناحية الثانية". كما قال: "زد على ذلك أن هذه الدولة ليست لليهود فقط، فهي كذلك دولة سكانها من غير اليهود"²⁶.

من الجدير ذكره هنا، أنه ليس ثمة أي فرع لوزارة المواصلات في البلدات العربية. والحصول على خدمات هذه الوزارة ليس متاحاً إلا في البلدات اليهودية البعيدة أحياناً عن البلدات العربية"²⁷. كما أن الوزارة لم تخصص عام 2008 سوى 2% من ميزانيتها المخصصة لتطوير الشوارع الرئيسية والداخلية في البلدات العربية"²⁸.

وزارة البناء والإسكان تعمل على منع توسع العرب في منطقة وادي عارة

"يجب وقف التوسع العربي في وادي عارة: أعتقد أنه من غير المناسب السكن سوية"²⁹. هكذا قال وزير البناء والإسكان أريئيل أطيّاس (شاس) خلال اجتماع للمحامين في تل أبيب. جاءت أقوال الوزير هذه على خلفية التخطيط لإقامة مدينة جديدة (اسمها حريش) في وادي عارة لليهود الحريديم. كما أضاف الوزير: "أعتبر حريش مهمة قومية. ينبغي الذهاب إلى وادي عارة ووقف توسع السكان الذين أقل ما يمكن أن يقال عنهم أنهم لا يحبون دولة إسرائيل"³⁰. وفي الاجتماع نفسه، عبّر الوزير عن قلقه من التوسع العربي في مناطق مختلفة في إسرائيل.

في ما يتعلق بمنطقة الجليل، قال الوزير أطيّاس: "إذا استمرّ الوضع كما هو اليوم، فسوف نخسر الجليل. فهناك توسع من قبل مجموعات لا يجب أن تكون مختلطة. أعتقد أنه من غير المناسب السكن سوية، في إمكاننا أن نكون أرقاء لبقين، ولكن هذا غير مناسب. انظروا ماذا حدث في عكا.

النواب العرب عبّروا عن امتعاضهم وازدراهم تجاه أقوال الوزير أطيّاس؛ إذ قال رئيس الجبهة الديمقراطية النائب محمد بركة: "العنصرية في داخل الحكومة والمؤسسة تتزايد يوماً بعد يوم"³². أمّا رئيس كتلة التجمع النائب جمال زحافة فقال: "ينبغي إيقاف المخطط المجنون للوزير أطيّاس الرامي إلى خنق البلدات العربية... الدعوة إلى تهويد الجليل والمثلث هو أمر عنصري. لم يسرق العرب الأرض من أحد، بل جرت سرقة غالبية أراضيهم والوزير يريد توزيع الغنيمة"³³.

²⁵ المصدر السابق.

²⁶ المصدر السابق.

²⁷ يونتان جولان، "وزارة الداخلية بقيت في الخارج". يدعوت أحرونوت 11.10.2009.

²⁸ "ميزانية الدولة للعامين 2009-2010 ونصيب المواطنين العرب". مركز مساواة، حزيران 2009.

²⁹ جاي ليبيرمان، "يجب وقف التوسع العربي في وادي عارة"، هآرتس 2.7.2009.

³⁰ المصدر السابق.

³¹ المصدر السابق.

³² شارون روفيه-أوفير، "النائب بركة لأطيّاس: نحن لسنا الغرباء في وادي عارة". واي نت 2.7.2009.

³³ المصدر السابق.

من الواضح أنّ الوزير لا يعبر هنا عن موقف شخصي قد يتعارض مع الخطوط العريضة لبرنامج الحكومة. فالحكومة الحالية تعلن على الملأ أنها ستعمل على تعزيز الاستيطان اليهودي في الجليل والنقب، وتعمل على إقصاء العرب من كلّ خطة لتطوير هذه المناطق، وهذه المخططات مُعدّة في الأصل لمنع تطوّر البلدات العربيّة وتوسّعها. تعمل الحكومة الحالية، كما الحكومات السابقة، على تعزيز الوجود اليهودي في النقب والجليل، وتعتبر ذلك غاية قومية. كما شكّل هذا الهدف عاملاً مركزياً من وراء إقامة وزارة تطوير النقب والجليل عام 2005، وإقامة اللجنة الوزارية لتطوير النقب والجليل. وكانت اللجنة الأخيرة قد قرّرت، في 27.7.2009،³⁴ تأييد إقامة "نوّيات استيطان بغية تحويلها إلى بلدات استيطانية ثابتة، وذلك بواسطة تخصيص المساعدات المالية لهذه النوّيات مقابل التزامها بالتحول إلى تجمّعات ثابتة. سيصل مبلغ المساعدة المالية الإجماليّ إلى نحو 12 مليون شاقّل".³⁵

الملاجئ في الشمال لليهود فقط³⁶

قام موقع "واي نت" بإجراء تحقيق لفحص وضع الملاجئ في الشمال، بعد مرور ثلاث سنين على الحرب الثانية على لبنان، وقد ورد في التحقيق:
"بعد سبعة أشهر من الحرب، أجرى موقع واي نت تحقيقاً صحفياً فحص من خلاله وضع الملاجئ. وقد كشف التحقيق أنّ غالبية الملاجئ العامة بقيت في وضع مزرر. واليوم، بعد انتهاء الحرب بثلاث سنوات، يبدو الأمر مختلفاً، على الأقلّ في ما يتعلّق بالملاجئ العامة.
في السنوات الأخيرة، قامت وزارة الأمن بمساعدة تبرّعات من مؤسسات خارجية، ولا سيّما مؤسّسة صندوق الصداقة- بترميم آلاف الملاجئ في أرجاء البلاد، من خطوط المواجهة على الحدود الشماليّة حتّى الجنوب. لكن المشكلة تظهر كلّ مرة من جديد عند التحدّث عن البلدات غير اليهودية؛ إذ تعاني السلطات العربيّة في الشمال من نقص خطير في عدد الملاجئ العامّة المتوافرة للجمهور، ولا سيّما أن غالبية البيوت والمنازل هناك بُنيت قبل وضع معايير البناء المتشدّدة والتي تُلزم ببناء غرفة طوارئ... لقد تضرّرت مدينة الناصرة كثيراً خلال الحرب. بخلاف مدن أخرى في الشمال حيث ثمة ملاجئ عامّة لخدمة الجمهور بصرف النظر عن مدى الإهمال اللاحق بها، تفنقر الناصرة إلى وسائل الحماية. باستثناء ملجأين اثنين عامين وبضعة ملاجئ في المدارس، لم يكن لسكان الناصرة أيّ مكان للاحتما به من خطر الكتيوشا".
يكشف التقرير النقاب عن إهمال متواصل لأمن المواطنين العرب، كما يبيّن أنّ الحكومة قادرة على تغيير الأوضاع عندما تقرّر ذلك، شريطة أن يكون هذا التغيير بمجمله لصالح المواطنين اليهود.

محاكمة سگان شفاعمرو بتهمة قتل مخرب يهودي

في تاريخ 4.8.2008، قتل الجندي عدن نتان-زاده أربعة مسافرين عرباً من بين ركاب الحافلة المسافرة على الخط الموصل بين حيفا وشفاعمرو. لم ينجح الركاب في السيطرة عليه وقتله، إلا بعد أن أفرغ الرصاص وحاول تعبئة السلاح من جديد.³⁷ منذ ذلك اليوم، تدير الشرطة والنيابة العامّة معركة قضائية ضدّ سگان شفاعمرو المتهمين بقتل المخرب.

³⁴ موقع اللجنة. القرار رقم ن.ج 3، من يوم 27.7.2009، والذي ألحق ببروتوكول قرارات الحكومة وحصل بتاريخ 13.8.2009 على مكانة قرار حكومي ورقمه ن.ج 692/3.

³⁵ المصدر السابق.

³⁶ روعي مندل، "الملاجئ في الشمال: تطوير جدّي على الأقل لليهود". واي نت 12.7.2009.

³⁷ هارتس، 8.5.2005.

في بداية حزيران الماضي، قرّرت النيابة العامة تقديم لوائح اتهام ضدّ 12 من سكان شفاعمرو بتهمة المشاركة في قتل المخرب. بعضهم متهّم بمحاولة القتل والاعتداء على الشرطة وبتهم أخرى، والبعض الآخر متهّم بإثارة الشغب والتسبب بقتل زاده وغيرها من التهم.³⁸

احتجّ سكان شفاعمرو والمواطنون العرب بشدّة ضدّ قرار النيابة العامة، وقالوا إنّ ذلك يُعتبر اتهامًا للضحية. وهنا تجدر الإشارة إلى أنّه في أحداث سابقة، فيها قُتلت قوَّات الأمن أو مواطنون يهودٌ عربًا، قرّرت النيابة العامة إغلاق ملفات التحقيق. ومن أبرز الأمثلة على هذا إغلاقُ ملفات التحقيق ضدّ رجال الشرطة المتهمّين بقتل شبّان عرب بحجّة الدفاع عن النفس، أو بحجّة الخطر على الحياة، وحادثتهُ المزارع اليهوديّ شاي درومي الذي قتل عربياً بذريعة اقتحام مزرعته ولم يعاقب. حتّى في الحالات التي لا تتعلق بعملية إرهابية ضدّ مواطنين أبرياء، فضّلت الشرطة والنيابة العامة عدم محاكمة المتهمّين.³⁹

خلال المظاهرة التي جرت في شفاعمرو، بعد نشر توصيات النيابة العامة، قال رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، السيّد محمّد زيدان: "ثمّة تمييز في التعامل مع المواطنين العرب مقارنةً بالتعامل مع قوَّات الأمن. ففي حالات سابقة قام بها رجال الأمن بإطلاق الرصاص على فلسطينيين غير مسلّحين، حصل هؤلاء على أوسمة تقدير وترقية. أمّا في حالة شفاعمرو، حيث قام المتهمّون بالدفاع عن أنفسهم وعن السكان لصدّ من حاول قتل مواطنين عرب لمجرّد كونهم عربًا، فيجري الآن تقديمهم للمحاكمة".⁴⁰

في ردّه على قرار النيابة العامة، قال النائب محمّد بركة: "ترفض النيابة العامة إنهاء هذا الظلم، وتصرّ على تحويل الضحية إلى مجرم. وبدل التحقّق من خطوات وشركاء الإرهابيّ نتان-زاده كي يحاكم شركاؤه في تنفيذ المجزرة في شفاعمرو، يقرّرون أنّ المتهمّ الوحيد هو الطرف الضحية، لا لشيء سوى أنّه عربيّ، بينما الإرهابيّ، منقذ الجريمة، هو يهودي".⁴¹ أمّا النائب جمال زحالقة فقال: "لوائح الاتهام تشكل استفزازًا من قبل الشرطة التي تبعث برسالة مفادها أنّه لا حقّ للعربيّ في الدفاع عن النفس... وبدل أن تعمل النيابة بالكشف عن جميع تفاصيل الجريمة، تقوم باتهام الضحية".⁴²

³⁸ جاكى خوري، "لوائح اتهام ضدّ سكان شفاعمرو المتهمّين بالتكبير بعدن نتان-زاده"، هآرتس 7.6.2009.

³⁹ للمزيد من التفاصيل حول هذه الحوادث راجعوا: امطانس شحادة، إسرائيل والأقلية الفلسطينية 2005، مدى الكرمل 2006، وتقرير الرصد السياسيّ الدوريّ أكتوبر-نوفمبر 2008، ص ص 6-8.

⁴⁰ جاكى خوري، "مظاهرة شفاعمرو: يجب إلغاء لوائح الاتهام. هذه ملاحقة للضحية"، هآرتس، 13.6.2009.

⁴¹ المصدر السابق.

⁴² المصدر السابق.

المحكمة العليا تصادق على إقامة حظيرة للبقر على أرض مقبرة إسلامية ومسيحية⁴³

في شهر حزيران، رفضت المحكمة العليا الالتماس الذي قدّمته منظمات فلسطينية ضدّ نية مستوطنة أحيهود إقامة حظيرة للبقر على أرض مقبرة إسلامية مسيحية في أرض البروة التي سُردّ سكانها عام 1948.⁴⁴ في مستوطنة أحيهود، التي أُقيمت على أنقاض قرية البروة، أربع مقابر إسلامية واثنان مسيحيان -كما يقول الملتمسون.

رفضت المحكمة العليا الالتماس، مدّعية أنّ الملتمسين لم يثبتوا أنّه ثمة مقابر حقًا في منطقة النزاع. في المقابل، أثبتت مؤسسات الدولة وسلطة الآثار ودائرة أراضي إسرائيل أنّ مستوطنة أحيهود قامت حقًا بكلّ ما هو مطلوب منها بناءً على قوانين التخطيط. يعني هذا أنّ من طردوا من قريتهم عام 1948 فشلوا أمام مؤسسات الدولة، صاحبة السيادة الجديدة، والمسؤولة عن طردهم، في إثبات صدقيّة ادّعاءاتهم.

وقد كتب القضاة پروكتشييه وچرونييس وملتسر في قرار المحكمة:⁴⁵

"يفرض الدفاع الدستوريّ عن قيمة كرامة الميّت واجبّ الدفاع عن أماكن الدفن، المكشوفة أو الخفية عن الأنظار. مع ذلك، وبناء على قيم دستورية أخرى، فإنّ القيمة الدستورية لكرامة الميّت ليست مطلقة، وهي تخضع لمصالح مهمّة تتعارض مع هذه القيمة وتنافسها. يحدّد مجال حماية قيمة كرامة الميّت بناءً على مقاييس معيّنة جرى تحديدها في البند الثامن من قانون أساس: كرامة الإنسان وحرّيته. قيمة كرامة الميّت، كما حدّدت في العرف الإسرائيليّ وفي التشريع، هي قيمة نسبيّة، جرى اشتقاقها من التوازن الناتج عن التنافس بينها وبين مصالح مهمّة مناقضة ذات مكانة معترف بها. فعندما يجري الحديث عن التطوير والبناء على أرض مصادق عليها للبناء حيث وُجدت بقايا قبور قديمة، فإنّ المصالح المناقضة التي يجب أخذها بعين الاعتبار هي على النحو التالي: من جهة، ثمة وزن خاص للحق الدستوري كرامة الميّت، المعتمد والمتشابه مع حقّ كرامة الإنسان الحيّ. وحماية كرامة الميّت تتشابه مع القيمة الدستورية في حماية مشاعر الجمهور وعدم المساس بها. في هذا السياق، إنّ كرامة الميّت وكرامة الحيّ، واحترام مشاعر الجمهور، هي قيم اجتماعيّة ذات وزن كبير مُدرّجة في القانون الدستوريّ.

في المقابل، ولدى تقدير وزن الحقّ الدستوريّ في ضمان كرامة الميّت، يجب فحص ما إذا كان الحديث عن مقبرة معروفة ومكشوفة للناظر، وتشكل مكانًا انتمائيًا لأبناء المجتمع المحليّ، أم عن مكان قديم يدعون أنّ فيه قبورًا خفية، لا يُعرف بشكل واضح عن وجودها، وهي لا تشكل للفرد والمجتمع مركزًا فعليًا انتمائيًا؛ يجب إعطاء وزن لمصلحة الملكيّة الشخصيّة لمن يمتلك الحقّ على الأرض، والمعترف به كمصلحة ذات مكانة دستورية، وإعطاء وزن للتوقعات البرينة لصاحب الملكيّة بتنفيذ حقوقه على الأرض التي يمتلكها. ومن الناحية الجماهيرية العامة، ثمة أهميّة بالغة لإمكانية تطوير الأرض واستعمال موارد الدولة الطبيعيّة المتوافرة بصورة محدودة في دولة صغيرة مثل إسرائيل. كذلك إنّ تطوير رفاهية الإنسان في الوقت الحاضر، وتطوير الأراضي مع نظرة نحو المستقبل، لا تتماشى مع تجميد أعمال التطوير على العديد من الأراضي التي يدعون أنّ في باطنها مقابر، وخاصة في دولة لها تراث قديم جدًّا مثل إسرائيل، والمليئة بالمواقع القديمة على طولها وعرضها. في هذا الواقع، يجب تفعيل معادلة التوازن التي تصبو إلى خلق موازنة مناسبة بين ضرورات احترام المقابر القديمة، من جهة، والحاجة إلى التطوير والبناء الضروريين للفرد وللمجموع على حدّ سواء، من جهة أخرى. كذلك ثمة حاجة إلى عوامل التيقن والاستقرار والثبات في عمليّات التطوير والبناء، التي قد تفقد توازنها لدى معارضة التطوير بادّعاء صيانة كرامة الميّت التي (أي

⁴³ عرب 48، 21.6.2009.

⁴⁴ المحكمة العليا 08/516، قدّم من قبل جمعية الأقصى المبارك وآخرين.

⁴⁵ راجعوا: الهامش 46.

المعارضة) تقدّم بتأخير بالغ وبعد عدّة سنوات من المصادقة على خارطة البناء، التي مرّت في مراحل تخطيط معقّدة، بينما تم البدء عملياً بأعمال البناء".

كما ائضح خلال مناقشة الالتماس أنّ الملتمسين لم يوقروا أسساً لقرائن قويّة تدعم ادّعاءاتهم حول وجود قبور في المنطقة، بل ادّعي أنّ أحد الملتمسين حاول تزييف مثل هذه المواقع. بالرغم من ذلك، بادرت الدولة إلى إجراء مسح إضافي وشامل للحقائق على أرض الدولة، ضمّنه وُجدت بعض آثار قبور قديمة، لكن ليس ثمة ما يؤكّد أنّها قبور إسلاميّة. وقد التزمت الدولة والملتّمس ضدّهم بعدم المسّ بمواقع تلك القبور.

يتضح من قرار المحكمة وجود صعوبة فعليّة لدى الملتمسين في إثبات ادّعاءاتهم أمام مؤسسات الدولة من جهة، والوسائل الفائضة المتوافرة لصالح الدولة من جهة أخرى. كذلك يّضح أنّه عند الحديث عن مقابر وتاريخ المواطنين الفلسطينيين، تتغلب كرامة الحيّ على كرامة الميت، وأنّ الحاجة إلى التّطوير تتغلب على حقّ الحفاظ على التراث والتاريخ.

السلطة التشريعيّة

يواصل أعضاء السلطة التشريعيّة العمل حثيثاً في سبيل تقديم مشاريع قوانين لمكافحة من يخدمون في الجيش بناء على ما جاء في الاتفاقيّات الانتلاقيّة، وهي وسيلة غير مباشرة، لكنّها مقبولة، للتمييز ضدّ المواطنين الفلسطينيين.

اقتراح قانون حقوق المشاركين في الخدمة العسكريّة أو القوميّة، 2009⁴⁶

هدف القانون هو "منح الاعتراف بأهميّة الخدمة العسكريّة والخدمة القوميّة لمواطني الدولة؛ ومن منطلق الاعتراف بفضل الجنود وموّدّي الخدمة القوميّة، يقترح مشروع القانون منحهم أفضليّة في الحقوق المدنيّة مقارنة مع من لا يخدمون".

ويقترح مشروع القانون -في ما يقترح- ما يأتي:

- من يوّدّي الخدمة العسكريّة أو الخدمة القوميّة لمدة سنتين على الأقلّ، سيحصل على إعفاء تامّ من قسط التعليم السنويّ حتّى مبلغ قدره 8,800 شاقّل سنويّاً ولمدّة ثلاث سنوات دراسيّة.

- من يوّدّي الخدمة العسكريّة، أو الخدمة القوميّة، لمدة سنتين على الأقلّ، سيحصل على إضافة نقاط استحقاق بمعدل 10% من مجمل نقاط الاستحقاق مقابل كلّ سنة خدمة، تُحتسب للحصول على قروض السكن من خزينة الدولة بهدف شراء منزل للسكن.

- إضافة إلى ما جاء في البندين الصغيرين (أ) و (ب)، يخصّص 25% من كلّ مناقصة أرض للبناء أو وحدات سكنيّة، لمن أدّى الخدمة العسكريّة أو القوميّة لمدة سنتين على الأقلّ.

صلاحيّة تطبيق القانون تكون في يد وزير الأمن، وهو الذي سيحدّد -بموافقة لجنة الدستور والقانون والقضاء التابعة للكنيست- تعليمات تطبيقه، وإن لم تحدّد تعليمات خاصّة فإنّ القانون يسري حتّى بدونها.

وجاء في الشرح المرافق لاقتراح القانون: "يعبّر عن ولاء المواطن لدولته -في ما يعبّر- عن طريق قيامه بواجباته تجاه الدولة، وبولائه لقيم وأهداف الدولة. يرتبط قيام دولة إسرائيل بجيش الدفاع الإسرائيليّ وبخدمة جميع المواطنين فيه، أو المشاركة في الخدمة القوميّة كبديل للخدمة العسكريّة. فمن واجب الدولة تقدير هؤلاء المواطنين المخلصين والاعتراف بحقهم بشروط تفضيليّة بسبب تحمّلهم عبء الدفاع عن أمن الدولة".

⁴⁶ وُضع اقتراح القانون على طاولة الكنيست بتاريخ 27.7.2009، من قبل أعضاء الكنيست داقيد روثم، روبرت إليطوف وآخرين.

اقتراح قانون استيعاب الجنود المسرّحين (تعديل: المساهمة في قسط التعليم)، 2009⁴⁷

جاء في اقتراح القانون:

- أ. الجنديّ المسرّح الذي خدم كمقاتل ويتعلّم في مؤسّسة للتعليم العالي أو في مدرسة دينيّة، يحصل على مساعدة كاملة في دفع قسط التعليم خلال السنة الدراسيّة الأولى، على أن يزيد ذلك عن مبلغ قسط التعليم الجامعيّ في نفس السنة، وشريطة ألاّ تمرّ خمس سنوات على يوم تسريحه من الخدمة.
- ب. الجنديّ المسرّح الذي خدم كمقاتل ويتعلّم في مؤسّسة للتعليم العالي، كما جاء في البند الصغير (أ)، يستحقّ الحصول على معونة في قسط التعليم خلال السنتين الثانية والثالثة لدراسته، بنسبة 25% من القسط التعليميّ المتعارف عليه في الجامعة في السنة نفسها.

وجاء في الشرح المرافق لاقتراح القانون: "على دولة إسرائيل مكافأة الجنود المقاتلين على نحو لائق وتشجيعهم على الالتحاق بمؤسّسات التعليم العالي".

تجليات العنصريّة والتمييز

ناشطو اليمين المتطرّف في راهط

بعد تظاهرهم في أمّ الفحم في بداية العام الماضي تحت حراسة الشرطة، وهو ما أثار عاصفة من الاحتجاج الشديد بين المواطنين العرب، قرّر ناشطو اليمين المتطرّف في البلدة العربيّة راهط في النقب،⁴⁸ وقالوا إنّ هدفهم هو رصد البناء غير المرخّص في البلدة، وهو العمل الذي تقوم به في المعتاد- السلطات الرسميّة في كلّ دولةٍ سويّةٍ، وليس موضوعاً لإثارة الاستفزاز الذي قد يؤدّي إلى إضرام الاحتجاج والعنف.

رافق نشطاء اليمين عضو الكنيست ميخائيل بن آري-من حزب "هنيحود هليئومي" (الاتحاد القومي)-، والمتطرّفان باروخ مرزل وإيتمار بن چفير، اللذان كانا في الماضي في حزب "كاخ" الذي نادى بطرد المواطنين العرب. واحتجّ سكان البلدة على الزيارة، وقال رئيس البلدية فايز أبو صهيان الذي عارض بشدّة زيارة ناشطي اليمين: "نرفض استقبال هؤلاء في بلدتنا، كما حدّرنا وزير الأمن الداخليّ، يتسحاق أهرونوفيتش، من خطورة هذه الزيارة، فهم يشكلون مصدر تهديد فعليّ لجميع السكان، وزيارة ناشطي اليمين قد تؤدّي إلى أعمال شغب".⁴⁹ كذلك قال رئيس البلدية: "إذا جرت هذه الزيارة، فسوف يلاقي ناشطو اليمين استقبالا لن تُحمد عقباه".⁵⁰

وعقب بن چفير على معارضة السكان للزيارة قائلاً: "التهديد والوعيد يزيدان من دوافعنا للوصول إلى المكان ومعالجة ظاهرة البناء غير القانونيّ هناك".⁵¹ وقال إنّ الدولة لا تفعل شيئاً في ما يتعلّق بظاهرة البناء غير القانونيّ في راهط. أمّا رئيس الحركة الإسلاميّة في النقب، الشيخ حامد أبو دعيبس، فقال إنّ الهدف من زيارة ناشطي اليمين ليس سوى الاستفزاز فقط، وأضاف: "جميع هذه الزيارات هي محاولات للاستفزاز وصرف الأنظار عمّا يحدث في

⁴⁷ وُضع اقتراح القانون على طاولة الكنيست بتاريخ 27.7.2009، من قبل عضو الكنيست روبرت إيطوف وآخرين.

⁴⁸ إيلانا كورينيل، "ناشطو اليمين المتطرّف في راهط، خطر على أولادنا"، واي نت 9.7.2009.

⁴⁹ المصدر السابق.

⁵⁰ المصدر السابق.

⁵¹ المصدر السابق.

أماكن أخرى. محاولة اليمين الإسرائيلي الربط بين بناء المستوطنات غير القانونية وما يحدث داخل تخوم الدولة في النقب، لدى البدو، هو أمر سخيف".⁵²

يجدر بالذكر أن المئات من سكان راهط قد نظموا مساء زيارة ناشطي اليمين اجتماعاً احتجاجياً، وقالوا إنّ الصدام العنيف مع ناشطي اليمين أصبح أمراً محتوماً. كما اتهم السكان الشرطة التي صادقت على الزيارة وحملوها مسؤولية ما سيحدث. "لن نستقبلهم بالورود، بل بالأحذية القديمة" - قال النائب طلب الصانع (القائمة العربية الموحدة).⁵³ في يوم الزيارة، اتهم عضو الكنيست ميخائيل بن آري (وهو من حزب "هنيحود هلتومي") الحركة الإسلامية بأنها "سيطرت على النقب وقد جننا هنا للتظاهر ضد ذلك. فكما سيطرت الحركة على أم الفحم، هنا كذلك هي التي تسيطر".⁵⁴

بعد يومين من زيارة اليمين المتطرف في راهط للتعبير عن السيادة على المكان، قامت الحكومة بتركيبتها الكاملة بزيارة إلى النقب. وفي 12.7.2009، عقدت الحكومة جلستها الأسبوعية في بئر السبع في النقب. حيث وعد وزراء الحكومة سكان النقب جميعاً بالتطور والازدهار. وقد قابل السكان العرب البدو هذه الوعود بالشك البالغ.⁵⁵ سكان القرى البدوية غير المعترف بها يعرفون، منذ عشرات السنين، أنّ الوعود في ناحية والتنفيذ في ناحية أخرى. فما زالوا يسكنون حالياً في قراهم بدون بنى تحتية، وبدون خدمات صحة وتعليم مناسبة. وبناء على معطيات مجلس القرى غير المعترف بها في النقب، فإنّ نحو 80 ألف نسمة يسكنون اليوم في عشرات القرى التي لا تعترف بها الدولة. ويتضح من تقرير لجمعية "أطباء من أجل حقوق الإنسان" ومجلس القرى غير المعترف بها في النقب، أنّ لكل 3,116 نسمة طبيباً واحداً فقط. وهذا وضع بالغ السوء بالمقارنة مع الوضع العام في الدولة. كذلك يشير التقرير إلى أنّ سكان 34 قرية غير معترف بها لا يحصلون على خدمات الصحة بتاتاً.⁵⁶

التحريض على العرب لا يستحقّ لائحة اتهام

ثمة قرار آخر اتخذته الشرطة ويثير العديد من علامات الاستفهام حول الشرعية والتسامح مع المعتدين على العرب والمحرضين عليهم، هو قرار النيابة العامة عدم التحقيق الجنائي ضدّ رفكا شمعون، التي قارنت في شهر حزيران 2008 بين العرب والديدان، ودعت إلى عدم "الإبقاء على أيّ نفس". جاء هذا التحريض في مقال نُشر في صحيفة "شبات بشباتو" التي تُوزع آلاف النسخ منها في الكُتس اليهودية. وفي تسويغها لهذا القرار، ادّعت النيابة العامة وجود صعوبة في "إثبات وجود احتمال فعلي" أن تؤدي أقوال شمعون إلى العنف.⁵⁷

وكانت رفكا شمعون قد كتبت: "مثلما نبحت بحماس عن الديدان في السلطة، هكذا يجب أن نحتلّ البلاد، بدقة، وحماسة، وشهية، بالخوف والهلع، ويجب ألا نبقى على أيّ نفس. بل علينا إبادة الإناث أيضاً كي لا تبقى عندنا جمعيات كـ "يتذكرن" يحملن شواهد ولافتات، وكأنّ هذه البلاد لهنّ".⁵⁸

⁵² المصدر السابق.

⁵³ جاكى خوري، "النائب طلب الصانع: سوف نستقبل ناشط اليمين بالأحذية القديمة"، هآرتس 9.7.2009.

⁵⁴ جاكى خوري، "المئات من سكان راهط يتظاهرون ضدّ زيارة اليمين؛ بن جفير: حكم راهط كحكم مجرون"، هآرتس 1.7.2009.

⁵⁵ إيلانا كورينيل، "البدو في النقب: الوعود شيء والتنفيذ شيء آخر"، واي نت 12.7.2009.

⁵⁶ المصدر السابق.

⁵⁷ تومر زرحين، "الدولة لن تحاكم رفكا شمعون، الصحفية التي وصفت العرب بالديدان ودعت إلى إبادةهم"، هآرتس 17.6.2009.

⁵⁸ المصدر السابق.

في أعقاب هذا النشر، في شهر كانون الأول عام 2008، توجّهت جمعية "ي.ب.بحشون" (وهي جمعية تُعنى بتعزيز التسامح في جهاز التعليم الديني) إلى المستشار القانوني للحكومة، ميني مازوز، بطلب فتح تحقيق جنائيّ ضدّ شمعون. وقال المستشار القانوني للجمعية، المحامي أساف بينق، إنّ ما كتبه شمعون يتضمّن الدعوة إلى العنف ضدّ السكان غير اليهود وإلى التحريض والعنصرية. وفي رسالته إلى مازوز كتب: "للأسف، لسنا هنا حيال أقوال عابرة. فعنوان المقالة في الصحيفة هو "احتلال البلاد"، وعلى طول مقالتها لم تتورّع شمعون من التوصية بإبادة تامّة للسكان غير اليهود... والمقالة لا تفرّق بين الواقع والخيال، ولا بين الكلام والتطبيق، ولا بين الإرهابيين والناس العاديين - الأمر الذي ربّما كان سيخفف من خطورة أقوالها".⁵⁹

وزير الأمن الداخليّ: شرطيّ قذر يبدو مثل العربوش (كلمة تحقير للعربيّ)

"قذر؟ أنت تبدو كعربوش حقيقيّ"- هكذا قال وزير الأمن الداخليّ، يتسحاق أهرونوفيتش، لشرطيّ سرّيّ خلال جولة في محطة الباصات المركزيّة القديمة في تل أبيب. كان الوزير قد طلب الالتقاء بأفراد الشرطة السريّة العاملين في المنطقة. أحد أفراد الشرطة السريّة الذي وصل إلى المكان اعتذر وقال: "متأسّف، فأنا قذر قليلاً"، فرد عليه الوزير: "قذر؟! أنت تبدو كعربوش حقيقيّ".

أثارت أقوال الوزير هذه عاصفة من ردود الفعل الغاضبة من قبل النواب العرب. فقد طالب رئيس القائمة العربيّة الموحدّة، الشيخ إبراهيم عبد الله صرصور، الوزير بالاعتذار عن أقواله، وحذّر من أنّ تقوّهات كهذه تدلّ على الكراهية العميقة التي يكتنّها الجمهور اليهوديّ للأقليّة العربيّة، وأنها تزيد من التوتر بين العرب واليهود في الدولة. أمّا رئيس كتلة التجمّع الوطنيّ البرلمانيّة، جمال زحافة، فقال: "ليس الأمر زلة لسان، بل سياسة رسميّة للشرطة ولمن يقف على رأسها".⁶⁰

وقد كتبت صحيفة هآرتس في افتتاحيتها ردّاً على الوزير:⁶¹

يُضح مع الوقت أنّ لحكومة نتنياهو أفضلية ساخرة مرّة، هم وزراؤها، وخاصة من حزب يسرائيل بيتينو، الذين يعبرون في العلن عمّا يتهايمسون به داخل الدهاليز، ويميطون اللثام عن العادات القبيحة والمُنكرة.

ليس الحديث عن مجرد كلام. فهذه الكلمات تعبّر عن تعاملٍ خارج عن القاعدة، تعاملٍ مستهتر ومتطرف تجاه العرب، وكأنّهم جناة أو متهمون بمخالفات بسيطة أو خطيرة على حدّ سواء. إنّ تصرفات الشرطة خلال أحداث أكتوبر 2000، التي وجّهت لجنة أور إليها انتقادات قاسية، تشكل تعبيراً متطرفاً (لكن صريح) عن هذا التعامل. منذ ذلك الوقت، قُتل 30 عربيّاً من مواطني إسرائيل خلال صدامات مع الشرطة، ولم يجر فتح أيّ تحقيق خاصّ. بادر أمس خمسة من ضباط الشرطة للدفاع عن أهرونوفيتش. ولم يكن ذلك من قبيل التضامن الأخويّ فحسب؛ إذ إنّ من اعتاد على الضغط السريع على الزناد، في تعامله مع العرب، سيجد صعوبة في فهم العطب في أقوال الوزير.

إسرائيل لم تخرع تلك العلاقة المزعجة بين الألقاب المسيئة من جهة-، والعنف والعنصرية من جهة أخرى-، وهو ما تحوّل إلى أمر اعتياديّ ومقبول. لكن الدول الأخرى تعلّمت من التاريخ أنّ هذه التعبيرات تشكل مرآة حقيقيّة للتوجّه السائد والخطير.

⁵⁹ المصدر السابق.

⁶⁰ يوفال جورن ويوآف شطيرن، "وزير الأمن الداخليّ، يتسحاق أهرونوفيتش، قال لشرطيّ: قذر؟ أنت تبدو كعربوش حقيقيّ"، هآرتس 16.6.2009.

⁶¹ "عنصريّة رسميّة"، افتتاحية هآرتس 9.6.2009.

عام بعد أحداث عكا: الصراع على هوية المدينة مستمر

في نهاية آيار الماضي، قرّرت بلدية عكا تسمية ميناء البلدة القديمة على اسم زئيف پريد، وهو من أوائل فرع الملاحة في إسرائيل وأحد مؤسسي جيش البحرية ومشروع تطوير ميناء عكا. بعد شهرين من ذلك، نظمت بعض الشخصيات القيادية، بالتعاون مع سكان عكا العرب، أعمالاً احتجاجية وقرّروا تسمية الميناء على اسم "عيسى العوام"، أحد ضباط السلطان صلاح الدين والذي سكن في عكا وحارب الصليبيين في القرن الثاني عشر. ومن يزور اليوم ميناء عكا سيُشاهد نصبين: الأول في بوابة الميناء وعليه اسم عيسى العوام باللغة العربية؛ والثاني على بعد عشرات الأمتار وعليه اسم زئيف پريد باللغة العبرية.⁶²

في أعقاب النشر عن الموضوع، صرّحت البلدية أنّ وضع النصب على اسم العوام يُعتبر أمراً خطيراً قد يؤدي إلى صدمات المدينة في غنى عنها. كذلك أكدت البلدية أنّها لن تسمح لأيّ طرف بالتصرّف الشخصي في تحديد التسميات العامة في المدينة بدون إذن.⁶³

أما المبادرون إلى وضع النصب على اسم العوام، فقد قالوا إنّ مبادرتهم لا تعني التحقّظ على تخليد اسم زئيف پريد، بل بمعارضة إطلاق اسمه على ميناء البلدة القديمة بالذات. وقالوا إنّ قراراً كهذا لن يقابل بالرضى من قبل السكان العرب الذي يناضلون من أجل الحفاظ على هوية البلدة القديمة. "عكا، وعلى وجه الخصوص البلدة القديمة، هي مدينة عربية، وكلّ حجر فيها هو جزء من تاريخها العربيّ. ليس من الممكن الموافقة على مبادرة البلدية وعدم أخذ الحقائق التاريخية بعين الاعتبار" - هكذا قال النائب السابق، الشيخ عبّاس زكور، أحد المبادرين إلى تسمية الميناء القديم على اسم العوام.⁶⁴

مستوطنة كتسرين: ممنوع إسماع الأغاني العربية

في المعتاد، تشكّل المخيمات الصيفية التي تقام في بلدات يهودية محوراً للاحتكاك بين الأولاد العرب واليهود، ولا سيما بسبب انعدام وجود أماكن مناسبة للمخيمات في البلدات العربية. وهذا ما حدث مع مجموعة من 250 ولداً من قرية الجشّ نظّموا - كما في كلّ عام - مخيماً صيفياً في مستوطنة كتسرين في الجولان. يقول جاد سليمان (مدير المخيم) إنّ الأولاد انتظروا طيلة العام هذا المخيم الذي انتهى قبل مواعده، لأنّ المسؤول في المستوطنة منع المرشدين من إسماع الموسيقى العربية. أما المسؤول اليهودي، فقال: "لا يمكن أن تقوم كلّ مجموعة بإسماع الموسيقى التي ترغب بها"⁶⁵. وقال مدير المخيم، جاد سليمان: "إنّ تصرّف المسؤول اليهودي هو تصرّف مهين وعنصري".

يقول سليمان إنّ شرح للمسؤول في مستوطنة كتسرين أنّ اللغة العربية هي لغة الأمّ لأطفال المخيم، "لكن المسؤول لم يرد أن يسمع أصلاً، وقال: أنا المسؤول هنا وأنا من يقرّر. لن تكون هنا موسيقى عربية". فطلب سليمان الذي شعر بالإهانة من الأطفال الخروج من بركة السباحة. "كان حوالي العديد من الأطفال الذين سمعوا كلّ شيء وبدأوا يبكون. طلبت منهم الخروج، وبقينا ننتظر الحافلات التي كانت قد تركت المكان، نحو ساعة حتّى عادت. فقط في الساعة الثالثة استطعنا تناول وجبة الفطور عندما وصلنا إلى بركة سباحة في مدينة الناصرة".

⁶² جاكى خوري، "رئيس بلدية عكا ضدّ المحارب المسلم العوام في صراع على هوية المدينة"، هآرتس 9.8.2009.

⁶³ المصدر السابق.

⁶⁴ المصدر السابق.

⁶⁵ شارون روفيه-أوفير، "يريدون سماع موسيقى عربية؟ ليس عندنا في كتسرين". واي نت 10.8.2009.

وقال والد أحد الأطفال: "لم أصدّق أنّ مظاهر العنصريّة في إسرائيل بهذه الصراحة. يبدو أنّ المسؤول من المستوطنة يعتقد أنّ حضور أطفال عرب إلى البركة هو أمر فظيع وأثمة عليه أن يقرّر لهم نوع الموسيقى التي يستمعون إليها. لقد حزن ابني كثيراً. ما هكذا يجري التعامل مع الأطفال".

حاول المسؤول في المستوطنة نفي التهم الموجهة إليه وقال: "عنصريّة؟ أنا أتساءل: لماذا إذن سمحت لهم أصلاً بالحضور إلى بركة السباحة واتفقنا على سعر أرخص ممّا هو متّبع؟ فلو كنت عنصريّاً، لما وافقت أصلاً على حضورهم. من السهل عليهم تشويه اسمي والتهرّب من دفع المستحق".

استطلاعات الرأي

إذا أردت أن تكون "إسرائيليًا ويهوديًا حقيقيًا"، فعليك الوقوف ضدّ المواطنين العرب

سوف نستعرض في هذا القسم ملخصًا لنتائج استطلاع مؤشر الديمقراطية لعام 2009، التي نُشرت في شهر آب الأخير. حيث يستطلع هذا المؤشر السنويّ مواقف الجمهور الإسرائيليّ من الديمقراطية، موافقه من تطبيقها، ومدى تأييده لها، ومدى رضاه عن أداء الديمقراطية الإسرائيليّة، كما يقول مُعدّو الاستطلاع.

لقد ركز الاستطلاع الحاليّ على مواقف المهاجرين الروس إلى إسرائيل، الذين قَدِموا في نهاية الثمانينيّات. وهذا ما يتيح استطلاع رأي المهاجرين الجدد الذين يشكلون نحو 60% من المصوّتين لحزب يسراييل بيتينو، الذي ينادي باشتراط المواطنة بالولاء للدولة.

تبيّن نتائج الاستطلاع أنّه "من ناحية الحقوق، إنّ الجمهور الإسرائيليّ يؤيّد بغالبيّته الحرّيّات السياسيّة على المستوى النظريّ، لكن هذا التأييد يتراجع عند التطرّق إلى حقوق عينيّة. كما يلاحظ تراجع في تأييد مبدأ المساواة في الحقوق بين الأغليّة اليهوديّة والأقليّة العربيّة في الدولة. فغالبية المواطنين اليهود في الدولة لا يؤيّدون إشراك الأقليّة العربيّة في الحكومة أو في اتخاذ القرارات المصيريّة المتعلقة بمستقبل الدولة".⁶⁶

كما تعرّز نتائج الاستطلاع الادّعاء الذي ملخصه أنّ ادّعاءات أفيغور ليبرمان تجاه المواطنين الفلسطينيّين ليست مقتصرة على الهامش السياسيّ الإسرائيليّ. فإنّ اشتراط المواطنة بالولاء، والمطالبة بمحو المركب القوميّ من هويّة المواطنين الفلسطينيّين، وخطة تبادل الأراضي والترانسفير، كلّها تحوّلت إلى شبه مسلمات لدى أوساط واسعة في المجتمع الإسرائيليّ.

يُستدلّ من نتائج مؤشر الديمقراطية لعام 2009 أنّ 53% من الجمهور اليهوديّ يؤيّدون هجرة العرب من إسرائيل (ص: 53-55). وفي هذا الصدد، من بالغ الأهميّة ملاحظة الفرق بين مواقف السكان القدامى ومواقف المهاجرين، كما يقول مُعدّو الاستطلاع. حيث تبيّن أنّ 77% من المهاجرين الجدد يؤيّدون تشجيع هجرة العرب من إسرائيل، مقابل 47% من السكان القدامى. يؤكّد محرّرو الاستطلاع أنّ هذا الفرق لم يتغيّر على نحو جذريّ منذ الاستطلاع الأوّل عام 2008. وفي هذا الشأن يقولون: "يبدو أنّ المهاجرين الجدد يتعلّمون لدى وصولهم إلى إسرائيل أنّ الآراء النمطيّة تجاه العرب هي أمر مقبول في المجتمع الإسرائيليّ، وأنّ العرب مُعادون. فإن أردت أن تصبح يهوديًا حقيقيًا، فعليك الوقوف ضدّ المواطنين العرب".

كما تدلّ النتائج على أنّ مواقف المهاجرين الجدد أقلّ ليبراليّة من مواقف المجتمع الإسرائيليّ. لكن هذا لا يعني أنّ مواقف المجتمع الإسرائيليّ هي مواقف ليبراليّة بخصوص المواطنين الفلسطينيّين؛ حيث نجد أنّ 33% من السكان اليهود القدامى يوافقون على إشراك حزب عربيّ في الحكومة مقابل 23% من المهاجرين. ليس هنالك سوى 27% من المجتمع الإسرائيليّ (19% من القدامى) يعارضون مقولة أنّه يجب تحديد أغليّة يهوديّة لدى اتخاذ قرارات مصيريّة للدولة. يقول محرّرو الاستطلاع إنّ ثمة نزعة متزايدة في نسبة اليهود الذين يشترطون وجود أغليّة يهوديّة لدى اتخاذ قرارات مصيريّة للدولة.

إضافة إلى ذلك، تُبيّن نتائج الاستطلاع أنّ 56% من السكان القدامى يوافقون على مقولة أنّه لا يحقّ إلا للمواطنين الموالين للدولة الحصول على الحقوق، مقابل 67% من بين المهاجرين الجدد.

⁶⁶ أشير أريان، ميخال فيليبوف وأنه فقلمان، 2009، مؤشر الديمقراطية الإسرائيليّة 2009. القدس، المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية: ص 11 (بالعبريّة).

تلخيص

يُظهر تقرير الرصد الحاليّ تزايد شرعية الخطاب السياسيّ الذي يَعتبر المواطنين الفلسطينيين خطراً على يهودية الدولة، وتنامي التسامح تجاه السياسة ومشاريع القوانين والممارسة المسيئة للعرب، إذ تتجند مؤسسات الدولة لمحو التراث العربيّ من المشهد العامّ، ويُحاول وزارة التعليم فرض الصهيونية على الطلبة العرب، وتعمل وزارة الإسكان على تقليص حيّز حياة المواطنين العرب. كذلك إنّ سلطات القانون، التي من المفترض أن تعمل على حماية المواطنين، مصابة بهذا الداء، كما يتّضح الأمر من قرار محاكمة السكان العرب من شفاعمرو بتهمة قتل الإرهابيّ اليهودي. إلى هذا تضاف قرارات المحكمة التي تسمح بالمرسّ بالأماكن المقدّسة والتاريخية للعرب، والسماح لمتطرفي اليمين بتنظيم زيارات استفزازية للبلدات العربية وحمائتهم من قبل الشرطة، والتفوهات العنصرية التي صدرت عن وزير الأمن الداخليّ. علاوة على ذلك، تحظى هذه الظاهرة بتأييد واسع بين المواطنين اليهود، كما يتّضح من نتائج مؤشر الديمقراطية لعام 2009.

*إمطانس شحادة باحث في مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعية التطبيقية ، طالب الدراسات العليا في العلوم السياسية، الجامعة العبرية في القدس